



بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة الاتجار بالأشخاص

المنامة في 30 يوليو 2018

تحتفي دول العالم ومنها مملكة البحرين في الـ 30 من يوليو من كل عام باليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص، والذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 2013م، ويمثل هذا القرار إعلاناً عالمياً بضرورة زيادة الوعي بحالات الاتجار بالأشخاص والتوعية بمعاونة ضحاياه وتعزيز حقوقهم وحمايتهم.

وتثمن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الدور الكبير الذي تقوم به مملكة البحرين في مكافحة الاتجار بالأشخاص، وحصولها على الفئة الأولى (TIER1) في تقرير وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية الخاص بتصنيف الدول الأكثر نجاحاً في مكافحة الاتجار بالأشخاص ضمن جهود 187 حكومة وثقتها التقرير في عام 2018م، حيث يمثل هذا التصنيف إضافة جديدة ومهمة ضمن منجزات المسيرة التنموية الشاملة التي تنتهجها المملكة، والذي يعكس الجهود الحثيثة ويؤكد نجاح المبادرات الرائدة التي تم إنجازها لتوفير بيئة آمنة للعمالة الوافدة، واتباع أفضل السبل لمكافحة الاتجار بالأشخاص في المملكة، أبرزها: إصدار قانون رقم (1) لسنة 2008 بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص، حيث يوصف هذا القانون بأنه من أهم المبادرات الإقليمية التي شهدتها دول المنطقة في مكافحة الاتجار بالبشر لما شمله من مفاهيم متقدمة وعقوبات رادعة ضد كل من يرتكب جريمة الاتجار بالأشخاص.

كما تشيد المؤسسة الوطنية بالدور الفعال للجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، من خلال وضعها للخطط والبرامج والآليات الداعمة لحفظ وصون حقوق جميع الأطراف من عبر قيامها بالعديد من الإجراءات في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص، منها على سبيل المثال لا الحصر: تدشين أول مركز شامل لحماية ودعم العمالة الوافدة في المملكة، والذي يتضمن مركزاً لإيواء الضحايا ومساعدة أي شخص يحتمل في تحوله إلى ضحية، إطلاق تصريح العمل المرن - الذي اعتمده الأمم المتحدة كأحد أفضل الممارسات الدولية - بهدف تصحيح أوضاع العمالة المخالفة بما يجنبها الاستغلال أو الابتزاز أو الاتجار.

وتجدد المؤسسة الوطنية تأكيدها بأنها تعمل - بما لديها من ولاية واسعة أكد عليها قانون إنشائها وفقاً لمبادئ باريس المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية - على متابعة مدى الالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صدقت عليها مملكة البحرين في مجال حقوق الإنسان، كما تدعو إلى أهمية استمرار التعاون الفعال بين كافة الأطراف الحكومية وغير الحكومية للعمل سوياً من أجل المساهمة في بناء وتطوير هذا الوطن العزيز في كافة المجالات.